لا يترك لنا حتى فرصة الفرح باكتشاف السبب، اذ هو يقدمه الينا دون لف ولا دوران. انه ببساطة عودة الوفاق الى الساحة الفلسطينية، وانتفاء ذلك الواقع الذي تخيل الكاتب أنه «الفرصة التاريخية» التي يتكفل دوامها بتلزيم العمل الوطني الفلسطيني كله الى تيار سياسي واحد استغل «الزمن العربي الرديء» ليوجه دفة السفينة باتجاه جملة من التحالفات العربية والتي كان عنوانها «اتفاق عمان». واذا كان البعض على الساحة الفلسطينية ذهب الى «اتفاق عمان» وهو يعلم ان تنازلات بانتظاره يقبلها تحت ضغط الحصار العربي، فان جريس، كما قرأناه في السابق، قد رأى في الاتفاق يومئذٍ مفتاح الخلاص وعنوان التحرك السياسي الناجح والمرن، وغير ذلك من الصفات. لا بل ان الكاتب كان شديد الاغتباط لرحيل «المستيسرين» عن م.ت.ف. وخلاص المنظمة والعمل الوطني الفلسطيني من تحالفهم الذي لا يجرّ على المنظمة الا الشلل وقصور القدرة على الحركة وعقم المفاهيم السياسية. وفي سياق مسعاه لتكريس الانقسام وتسييد التفرد في العمل الوطني الفلسطيني عموماً، فان الكاتب يسهب في تعداد أمراض الواقع الذي نعيش مع حرص شديد على اتهام «الوحدة» بتلك الامراض؛ ونستطيع ان ندلل على ما نقول في تشخيصه للأزمة في الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين. كتب جريس: «وأوضاع اتحاد الكتاب لا تتصف بما أشرنا اليه فقط، بل انه علاوة على ذلك، ابتلي بمجموعة من متعاطي ' الحوار ' و ' الوحدة الوطنية ' الذين لم ينفكوا عن بذل مساعيهم الحميدة، حتى خلال فترة الركود الطويلة، لاعادة اللحمة لاتحادهم، الى ان تم لهم ما أرادوا وتمكنوا من عقد مؤتمر ' توحيدي ' للاتحاد مع مطلع هذه السنة. وما ان أعلن عن موعد عقد المؤتمر حتى دب الحماس والنشاط بين الشباب، كما تدب النار في الهشيم، وبدأت حملة انتخابات واسعة، رافقتها كافة المظاهر المعروفة من تناحر ومنافسة وما شابه، انتهت على خير. ومع اقتراب موعد عقد المؤتمر، راحت وفود الاعضاء تصل تباعاً الى مكان انعقاده وكلهم يتأهب لتأدية واجبه، كما يفترض بأعضاء ' منتخبين ' حظوا بثقة قواعد ناخبيهم، ليكتشفوا هنالك، ان كل الاجراءات قد اتخذت للتخفيف عنهم؛ بحيث تم ترتيب كل شيء سلفاً من قبل ممثلي التنظيمات الذين قرروا، بناء على ' اسس جبهوية ' واضحة ' تراعي/لا تراعي (اشطب الزائد) ' الكفاءة ' ، ماذا يفترض ان يقرر المؤتمر ومن يُنتخب او لا ينتخب لعضوية هيئاته الجديدة. ويقول أحد المشاركين في المؤتمر انه حتى حق الكلام هناك كان مقنناً، بينما يضيف آخر انه لم يُسمح له حتى بأن يتمتع بالتصفيق» (ص ١٢). ويخلص جريس، من هذا كله، الى القول: «ويقيناً انه لم يكن في الامكان أحسن مما كان. فنظام الوحدة ـ الكوتا، أي الحصة المحددة سلفاً، لا يزال سائداً ومعمولاً به. وهو لم يتغير، بل لا يبدو انه قد يتغير أو يعدل. وبالتالي، يبدو أي حديث أو مسعى الى الاصلاح او اقرار النظام سوف يبقى يدور في الدائرة المفرغة القائمة منذ سنين» (ص ١٢).

لا يستطيع أي مكابر ان يدير ظهره لواقع الحال في اتحاد الكتاب والصحافيين، او في غيره من المنظمات الشعبية الفلسطينية. ولا يستطيع أي متغافل عن الحقيقة الا ان يدرك، بيسر وبساطة، ما يفرضه نظام «الكوتا» على هذا الاتحاد وغيره من مظاهر الاحباط. ومع هذا، فان من حقنا ان نسأل: هل ظهرت «الكوتا» فجأة في المؤتمر الاخير للاتحاد ؟ ان التوصيف الذي قدمه جريس لما تم في المؤتمر الاخير للاتحاد يوحي وكأن «الوحدة» هي التي جاءت بالكوتا وهي كذلك المسؤولة عن التردي الحاصل في الاتحاد. انه يعزو كل السلبيات الى «اسس جبهوية» راعاها المؤتمرون او من ناب عنهم في ترتيب الامور، الامر الذي يبدو معه مؤتمر صنعاء والذي لم ينعقد على أسس جبهوية وكأنه لم يعش أزمة، ولم يخلق اتحاداً مريضاً. ثم هل انسحب نظام «الكوتا» من مؤتمر صنعاء ؟ ونسمح لنفسنا، هنا، باستبدال لفظة «الكوتا» بكلمات أخرى، فنسأل: هل غابت القائمة المنتقاة سلفاً للانتخابات ؟ بمعنى آخر، هل دبت دماء الديمقراطية والمشاركة الفعالة والتساوي بين الاعضاء في الحقوق والواجبات في مؤتمر صنعاء، حيث غابت «التعددية» و «الاسس الجبهوية» التي يرى فيها الكاتب أصل البلاء ؟

واذا كنا جميعاً نعرف (وهذه حقيقة أدركها الجميع وتجاوزها) أن مؤتمر صنعاء اللاجبهوي لم يفرز الا نصف اتحاد بنفس مواصفات الاتحاد المعروفة، فان في امكاننا ان نقرر، دون ان نتجنى على أحد، ان المقصود بهذا التوصيف الذي قدمه الكاتب لم يكن سوى المزيد من القاء الاتهامات على كاهل العمل المشترك بين الفصائل والقوى السياسية على الساحة الفلسطينية. نعم، هناك حالة من الاحباط والخمول يعيشها اتحاد الكتاب،